

ذلك تجد من يبرّر لها فعلتها بذريعة أنها تحمي نفسها من براميل النظام، وحين يسقط جزء «مدافع جهنم» التي تستخدمها ضحايا مدنيون يكون الرد بأنهم ثمن يتعيّن على النظام (أو بيئته) دفعه جزء ارتكابه للمجازر في البيئة المقابلة. لا تبدو النخب المعارضة وهي تفعل ذلك وتضفي الشرعية على أعمال القتل معنبةً بنظرية الانتساق، حيث تفترض هذه الأخيرة حداً أدنى من التماسك في صياغة المظلومية والدفاع عنها في وجه السلطة، أي سلطة، هذا الحد بدأ يغيب منذ فترة، وبالتحديد منذ بدأت «الثورة» في بناء سلطتها على أرض الواقع. منذ ذلك الوقت والنخبة المعارضة في حيرة من أمرها، فهي أضفت في خطابها منذ البداية شرعية واضحة على العمل المسلح، ولكنها لم تعتقد أنه سيتحوّل بهذه السرعة إلى سلطة، ويشعر في تقويض الأساس الأخلاقي لعملها ونضالها. ربما ساعدها الخروج من سوريا على التخفيف من تبعات الأمر على وجودها و«مصادقتها» ولكنه لم يحفظ لها الرصيد الذي بنته خلال وجودها هنا، فأضحت مواقفها تعبيراً عن وجودها في الخارج أكثر منه في الداخل. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تكون المواقف أقلّ كلفةً بكثير، حيث يتطلّب الدماء هنا ثمناً لم تعد المعارضة النخبوية قادرة على ما يبدو على دفعه، ومن هنا يأتي المنحى الضوّري المتصاعد في مجمل انتاجاتها الأخيرة. هذا لا يقلل من قيمة ما تنتجه في الخارج ولكن في غياب الفاعلية التي يتيحها الوجود في الداخل يصبح التعبير عن الموقف أقرب إلى الفعل الرمزي، وهو فوق رمزيته واضمحلال تأثيره لم يتغيّر كثيراً، ولم ينجح في توسيع هامش التضامن مع أصحابه، فبقبوا قلة رغم ادعائهم تمثيل الأكثرية الشعبية المضطهدة، وفي حال لم تتغيّر مقاربتهم للواقع هنا، وظلّت على طورها الراهن فسيصبحون عاجزين حتى عن التعبير عن الحالة الشعبية السورية في الخارج، حيث لا وجود لمرجعة وحيدة يجري الاحتكام إليها حين يُراد التعبير عن أمر ما. وهذا «مصير» لا يريده «الثوريين» حتى الّد خصومهم.

* كاتب سوري

وصول المعارضة إلى السلطة مستقبلاً.

في الموقف، الضوري

يمكننا اعتبار ذلك بالإضافة إلى التمييز الحاصل تجاه ضحايا بعينهم موقفاً ضورياً من السلطة. إذ بعد انتهاء مفاعيل «الثورة» ووقوع البلد تحت حكم سلطات متعدّدة أصبح الموقف الأخلاقي من السلطة مشروطاً بإبداء مواقف من الجميع بما في ذلك السلطات التي يؤيدها المعارضون، حيث لا ينفع أن تدين جرائم السلطة في دمشق وأنت تتغاضى عن جرائم جيش الإسلام في الغوطة الشرقية أو جيش الفتح في ادلب وريفها أو جماعة نور الدين زنكي في حلب. الموقف من السلطة وحدها لا يعود مجدداً هنا، فهي لم تعد منذ فترة الفاعل الوحيد وحتى لو اعتبرناها الأكثر قدرة من بين الفاعلين على ارتكاب الجرائم وهو محض

”

النقاش لم يتطرّق، أصلاً إلى الحيثية التي يمثلها علوش

“

افتراض- فهذا لا يعني أنها الأسوأ، كما لا يعني غصّ الطرف عن المجرمين الآخرين أو اعتبار أفعالهم «دفاعاً عن النفس» كما يحصل مع المعارضة المسلحة في حلب. هذه الأخيرة لا تسيطر فقط على الجزء الشرقي من حلب وأجزاء أخرى من ريفها مثلما يجري التعريف عنها في أدبيات المعارضة والإعلام القريب منها، بل تفرض أيضاً (وهذا الأساس) على الجزء الغربي من المدينة حصاراً مطبقاً وتعاقب أهله عقاباً جماعياً منذ أكثر من سنة ونصف السنة بحجة مواليتهم للنظام. وحين يقصفها النظام (ويتخلّل هذا القصف جرائم موصوفة ضدّ المدنيين) باستخدام البراميل المتفجرة لا تردّ كما يفترض بمعارضة مسؤولة أن تفعل على ثكناته أو مواقعه العسكرية وإنما تستهدف البنية التحتية للجزء الغربي من المدينة موقعةً بها أكبر قدر من الضرر والتدمير. في كلّ مرّة تفعل فيها المعارضة



ومناضلات وتصنع لهم سرديات تليق بهم ويتضحياتهم (وهم يستحقون أكثر من ذلك بالفعل)، وتترك الباقي (وتعدادهم يصل إلى أكثر من ألفي عائلة) لمصيرهم على اعتبار أنهم لا يستوفون المعايير الخاصة بالضحايا. هذا لا يخبّ فقط فكرة العدالة التي تتهم المعارضة النظام بتغييبها وتحولها إلى مقاضة للمتمردين الفقراء بل يؤسس أيضاً لمنهج في العمل تجاه الفقراء والمهشّين من البيئات الموالية في حال

لا ترى في ذلك تناقضاً بين خطابها المعلن وانتهاجها لمسلك جزئي في التعاطف مع الضحايا، وهذا بالتعريف هو أصل التمييز الذي يرافق عمل السلطة ويسمح لها بتقسيم الناس وفقاً لتراتبية طبقية أو عنصرية إلى درجات. وإذا طبقنا هذا الأمر على حالة المعارضة الجزئية أو الموضعية لسلطة علوش نكون فعلياً إزاء نخب تتعامل بتمييز واضح تجاه ضحايا الرجل، فتعطي من شأن خمسة أو ستة مناضلين

بيان

«التونسية لمقاطعة إسرائيل» تحذّر من تكريس سياسة التطبيع

بغض النظر عن كفاءته المهنية من عدمها، لتمثيل البلاد التونسية في عهد ما بعد الثورة. كما تجدد الحملة مطالبتها بإقالة وزير السياحة سلوى اللومي لنفس السبب. - أن يُسرّع مجلس نواب الشعب بالنظر في مشروع قانون تجريم التطبيع الذي تقدّمت به أكثر من كتلة برلمانية في السنوات الأخيرة، والتصديق عليه. علماً بأنّ هذا القانون يمثل مطلباً شعبياً، وليس فقط حزبياً. وتهيب الحملة الشعبىة المناهضة التطبيع مع كيان العدو ومقاطعته بكافة القوى الحيّة للشعب التونسي أن تتجنّد للتصدّي لهذه الاستفزازات الخطيرة، التي لا تمثّل اعتداءً على الالتزام التونسي التاريخي بمناصرة القضية الفلسطينية فحسب، بل وكذلك انقلاباً واضحاً على أحد مطالب ثورة الشعب التونسي التي نارت بُعْد إسقاط بن علي بتحرير فلسطين ووقف التطبيع مع كيان الاحتلال الصهيوني.

الحملة الشعبىة التونسية المناهضة للتطبيع مع (إسرائيل) ومقاطعتها

وذلك بغضّ النظر عن مدى أهميّة من قامت به وعن صدقيّة نفيها اللاحق لعلمها بهويّة وسيلة الإعلام المذكورة. يجري كلّ هذا في ظلّ استمرار وتصاعد جرائم نظام الأبرتهيد الصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي تحدّ صارخ للمشاعر القومية والإنسانية للشعب التونسي، وفي استهتار تامّ بمبادئ ثورة 17 ديسمبر التي كانت «الكرامة الوطنية» أحد شعاراتها الرئيسية. ويترافق التساهل، بل التورّط، الرسمي مع هذه الخطوات التطبيعية مع تجاهل الحكومة الحالية، والحكومات التي سبقتها، لمطلب عدد من القوى السياسية والمجتمعية بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي عرف ذروته خلال صياغة الدستور قبل سنتين. وبناءً على ما تقدّم، تطالّب الحملة الشعبىة التونسية المناهضة للتطبيع مع (إسرائيل) ومقاطعتها بـ: - أن تتراجع الحكومة عن قرار تعيين خميس الجهنناوي وزيراً للخارجية بسبب تورّطه في تطبيع علاقات الديكتاتورية مع الكيان الصهيوني. وتعتبر أنّ الجهنناوي غير مؤهل،

قرّرت حكومة التحالف الرباعي الحاكم تعيين السيّد خميس الجهنناوي وزيراً للخارجية، في إطار قرار التعديل الوزاري الأخير. ومعروف أنّ الجهنناوي، الذي عمل حتى التعديل الأخير مستشاراً دبلوماسياً لرئيس الجمهورية، سبق له أن اضطلع بمهمة تمثيل النظام الديكتاتوري السابق لدى سلطة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. وقد سبق أن طالب بعض الأطراف السياسية بإقالته في 2011، عندما كان كاتب دولة للخارجية في الحكومة الانتقالية التي ترأسها وقتئذ الرئيس الحالي الباجي قائد السبسي. ويُذكر أنّ الحكومة تضمّ منذ تشكيلها وزيرة أخرى، متورّطة في التطبيع الاقتصادي، هي السيّد سلمي اللومي التي سبق لها أن زارت الكيان الصهيوني قبل الثورة في إطار مشاريعها التجارية. كذلك سجّل في خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر المنقضي مشاركة الناشطة ميمنة ثابت في برنامج حوارى على قناة I 24 الصهيونية. ويمثّل هذا الأمر خطوة غير مسبوقة في سياق ما يمكن وصفه بـ«التطبيع الجمعيّاتي»،

إسرائيلية مقبلة، أما الشعب الذي ثبت في أرضه وحمى المقاومة وتحملّ صواريخ الحدّ الإسرائيلية وعذابات الجراح في أشدّ الظروف حلكة هو الذي قال عنه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله «يا أشرف الناس وأظهر الناس». وعند اندلاع الحرب في سوريا أرادت هذه النخبة طريق النأي بالنفس، في الوقت الذي تتحرك فيه خرائط المنطقة وتبدل المعالم الجيوسياسية الذي أصبح واضحاً أنّها تقود إلى نهايتنا، بينما نستطيع أن نحمي أنفسنا وبلدنا وتحصين صيغتنا التعابشية أحراراً مستقلين بعيداً عن الصراخ الأبح الذي لا يسمعه الكبار في العالم!

المشكلة في هذه النخبة أنّها لا ترى من البدائل المتوفرة لمجابهة التحديات التي يواجهها لبنان سوى بدلين لا غير: الانكفاء وعدم المبادرة إلى أي فعل، والاعتماد على قوى خارجية ولو من خلال علاقات التبعية معها. لكن هذه البدائل هروبية تكرس قيم اليأس والانزهارم ولا تزود اللبنانيين بالوعي والثقة والاعتماد على الذات وتحملّ المسؤولية تجاه الأوضاع المضطربة، ثم إنّ المخاطر أكبر من الركون إلى بلادتنا القديمة وأعمق من الانجذاب السلبي نحو بلدان النفط أو البقاء في الفراغ بانتظار «أن يأتي غودو!» سميّر كان يعلم أنّ التضليل سيبلغ مده وأنّ كبار السحرة وصغارها سيحولونه إلى مجرم وقاتل أطفال، لكنه لم يكن يبالي بصوت الطبول حيّاً كان أو شهيداً، واختار الساحة الأكثر تعقيداً والتباساً ليشهد لها بالمقاومة ولتشهد له بعشقه لفلسطين!

* كاتب وأستاذ جامعي

أبعد مما قاله في علانيته بسفّه فيه كل من هو في محور القتل والإجرام من حزب الله إلى سوريا فايران! أعنتقد أنّنا أمام نخبة راسفة في أمّيتها. نخبة تبيّست على قناعاتها. جرفتها دوافع الاختلاف إلى العمى الأخلاقي والثقافي والتحول إلى بوق للدفاع عن أسوأ الأنظمة الملكية التكفيرية وأسوأ الخيارات السياسية، وانساقت مع مغريات السلطة والنفط والطائفية إلى المواقف الإلهائية التضليلية التخديرية النافهة. في عام 2006 على سبيل المثال وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان أركنا حجم التناقض الذاتي لهذه النخبة ووظفيتها في أن تقودنا إلى شقاء يتغذى من ضعفنا واستسلامنا أمام العدو الإسرائيلي. وجهت جام غضبها على حزب الله لأنه فضح زيف شعاراتها وكذبها، فلم تكن مناداتها بالسيادة والاستقلال إلا تعمية لتمرير مشروع التبعية وتقسيم المنطقة تحت مسمى «الشرق الأوسط الجديد». هذه النخبة وصمت حزب الله خلال مقاومته العدوان الإسرائيلي بالجنون والعدمية ومنهم العميد المتقاعد هبة قاطيشا الذي ردد كلاماً مماثلاً بعد اغتيال القنطار على قناة الجزيرة الفضائية قائلاً: «حزب الله يعرف أنّه في حال حصل رد كبير من جنوب لبنان يعني أنّه يفتح حرباً كحرب تموز لا قدرة على لبنان على تحمّلها ولا على الشعب اللبناني، والشعب لن يغفر له هذه الخطيئة التي هي شبيهة بخطيئة تموز». أي أنّه يعرض لبنان إلى مخاطر لا قدرة على احتمالها فيما الواقع والحقيقة أنّ لبنان خرج من هذه الحرب أصلب عوداً وأقوى على مواجهة اعتداءات